﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ ١٥٥﴾ [الأعراف: 155]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الآيةُ المُبارَكةُ تَتمَّةٌ لِشرحِ أحوالِ بني إسرائيلَ، وهي شُرُوعٌ في بيانِ كيفيَّةِ استدعاءِ التَّوبةِ، وكيفيَّةِ وُقُوعِها[1]. فلمّا فَرَغَ سُبحانَهُ من ذكرِ الوَعدِ بالميقاتِ المَقصُودِ به سَعيُ الكَليم ﷺ فيما يَهدِيهم إلى صراطِ اللّهِ، وذَكَرَ سَعيَهُم فيما أَضَلَّهم عنِ الطَّريقِ باتّخاذِهم العِجلَ، وكانَ خِتامُ ذلكَ مَا بَدَا من مُوسى ﷺ مِنَ الشَّفقةِ على أخيهِ، ثمّ على الكافَّةِ بأخذِ الألواحِ عندَ الفَراغِ ممّا يَجِبُ مِنَ الغضبِ للّهِ، رَدَّ الكَلامَ على ذِكرِ شيءٍ فَعَلَهُ في الميقاتِ، مُرادٌ بهِ عِصمتهُم في صراطِ اللّهِ بِنَقلِهم من علمِ اليَقينِ إلى عَينِ اليَقينِ، بل حَقِّ اليقينِ شَفَقَةً عَلَيهِم وَرَحمَةً لَهُم؛ لِيكونَ إخبارُهُم عمَّا رَأوا مُؤَيِّدًا لِمَا يُخبِرُ بهِ، فَيَكونُ ذَلِكَ سَببًا لِحفظِهِم من مِثلِ مَا وَقَعُوا فيهِ من عِبَادَةِ العِجلِ[2].

المناسبةُ بين أخذِ الألواحِ، واختيارِ النّقباءِ، ثمّ الاحتماءِ منَ الرّجفةِ بالتّوبةِ

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَٱخۡتَارَ﴾: الخَاءُ واليَاءُ والرَّاءُ، أَصلُهُ العَطفُ والمَيلُ، ثمَّ يُحمَلُ عَلَيهِ. فَالخَيرُ: خِلَافُ الشَّرِّ؛ لأَنَّ كُلَّ واحدٍ يَميلُ إِلَيهِ، وَيَعطِفُ على صَاحِبِهِ[3]. والخَيرُ: ما يَرغَبُ فيهِ الكلُّ، مِنَ الشَّيءِ النَّافِعِ،

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/276، والآلوسي، روح المعاني: 9/71.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/120.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (خير).

وضِدُّهُ: الشَّرُّ. والاختيارُ أخذُ ما يُرَى أنّه خَيرٌ[1]؛ بوصفِهِ تَمييزًا للمَرغُوبِ مِن بَينِ ما هُوَ مَخلُوطٌ، مِن مَرغُوبٍ وضِدِّهِ[2]. وهو معنى اللّفظةِ في الآيةِ الكريمةِ.

2) ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾: السِّينُ والفَاءُ والهَاءُ، أَصلٌ واحِدٌ، يدُلُّ عَلَى خِفَّةٍ، وحَرَكةٍ، وسَخَافَةٍ، ونَزَقٍ، واضطرابٍ، وخُسرانٍ، وجَهلٍ، وطَيشٍ، وعدمِ استقامةٍ. وهو قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ. يُقَالُ: ثَوبٌ سَفِيهٌ؛ أَي: رَدِيءُ النَّسجِ. ويُقَالُ: تَسَفَّهَتِ الرِّيحُ؛ إِذَا مَالَتْ[3]. ومعنى السَّفيه: الخفيفُ العَقل. فالسَّفَهُ: نقيضُ الحِلمِ، وهو: أَن تَجهَلَ الحَقَّ، فلا تَرَاهُ حَقًّا، وسَفِهَ حلمُهُ، ورأيُهُ، ونفسُهُ؛ إذا حملَهَا على أمرٍ خَطأ[4]، ويُستَعمَلُ في خِفَّةِ النّفسِ بسببِ نُقصَانِ العَقلِ، وفي الأمورِ الدُّنيويّةِ والأخرويّةِ[5]. وليسَ في القرآنِ مِنَ التّركيبِ إلَّا مَا هو بمعنى خفّةِ العقلِ أو ضعفِهِ[6]. وخفّةُ العقلِ وَصفٌ شَاملٌ لكلِّ ما وَرَدَ في أصلِ مَعْنَى اللّفظةِ.

3) ﴿فِتْنَتُكَ﴾: الفَاءُ والتَّاءُ والنُّونُ أَصلٌ صَحِيحٌ يدُلُّ على الابتلاءِ، والامتِحَانِ، والاختِبَارِ، وهو جِمَاعُ مَعْنَى الفِتنَةِ في كَلامِ العَرَبِ. وأَصلهَا مأخُوذٌ مِن قَولِكَ: فَتَنْتُ الفِضّةَ والذَّهَبَ إذا أذبتَهُما بالنَّار؛ لِيتميّزَ الرَّدِيءُ مِنَ الجَيِّدِ، ولِتنظرَ مَا جودتهُ[7]. واستُعمِلَ في إدخالِ الإنسانِ النَّارَ. فَأُطْلِقَ تارةً على ما يحصُلُ عنهُ العَذابُ فَيُستَعملُ فيه، وتارةً في الاختبارِ، وجُعِلَتِ الفِتنةُ كالبَلاءِ في أنَّهما يُستَعمَلانِ فيما يُدفَعُ إليهِ الإنسانُ مِن شِدَّةٍ ورَخاءٍ، وهُما في الشِّدَّةِ أظهَرُ مَعنًى، وأكثَرُ استِعمالًا[8]. ومِن هُنا فمعنى ﴿فِتْنَتُكَ﴾ في الآيةِ الكريمةِ: اختبارُكَ وابتلاؤُكَ[9].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يُخبرُ اللّهُ في الآيةِ أَنَّ مُوسى ﷺ اختارَ مِن خيارِ قومِهِ سَبعينَ رَجُلًا؛ لِيَذهَبَ بهم إلى مَوضِعِ عبادةٍ وابتهالٍ ودُعاءٍ، فيكون منهُ ومنهُم اعتذارٌ إلى اللّهِ سبحانَهُ مِن خطأ

(1) الرّاغب، المفردات: (خير).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/123.
(3) ابن دريد، جمهرة اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن الأثير، النّهاية: (سفه).
(4) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (سفه).
(5) الرّاغب، المفردات: (سفه).
(6) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (سفه).
(7) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (فتن).
(8) الرّاغب، المفردات: (فتن).
(9) الواحديّ، الوسيط: 2/415.

بني إسرائيلَ في عبادةِ العِجلِ، وهناك أخذَتهُم الرّجفةُ؛ لأنَّهُم لم يُفارِقوا قومَهُم حينَها، ولم ينهوهُم عن هذا المُنكَرِ، أو لأنّهُم قالُوا: يا مُوسى، أَرِنَا اللّهَ جَهرَةً، فَتَجرؤوا على اللّهِ جراءَةً كبيرةً، وأساؤوا الأدبَ معَهُ، ولمّا رأى مُوسى ﷺ ذلك دعا ربَّهُ استعطافًا أن يكونَ إهلاكُهُم قبلَ ذلك؛ لكي لا يُتَّهمَ في قتلِهِم، وألَّا يُهلِكَهُم بفعلِ الجهّالِ خفيفي العَقلِ. فما محنةُ عَبَدَةِ العِجلِ إلّا فتنةٌ منكَ تُضِلُّ بها مَن سَلَكُوا طريقَ الشّرِّ، وتَهدي مَن شاءَ هِدايتَهُ، أنت وليُّنا وناصرُنا، فاغفرْ ذنوبَنا، وارحمْنا برحمتِكَ، وأنتَ خيرُ مَن صَفَحَ عَن جُرْمٍ، وسَترَ عَن ذَنبٍ[1].

اعـتـذارُ مـوسَى والـنُّـقـبـاءِ إلى اللهِ تعالى، عمَّا فعلَهُ السّفهاءُ، وطـلـبُ أمـانِـه وغُفرانِه

مَوضِعُ العِبرَةِ في هذهِ القِصَّةِ هُوَ التَّوَقِّي مِن غَضَبِ اللّهِ، وخَوفُ بَطشِهِ، وبيانُ مَقَامِ الرُّسُلِ مِنَ الخَشيَةِ[2].

وتُرشِدُ الآيةُ الكريمةُ إلى أنَّ كلَّ سلوكٍ يُنافي الشّرعَ فهو مِنَ السَّفهِ المَذمومِ، وصاحبُهُ يُوصَفُ بأنّهُ سَفيهٌ، وأنَّ الهدايةَ والإضلالَ كليهما بيدِ اللّهِ تعالى، فَعَلَى العبدِ أن يَطلبَ الهدايةَ مِنَ اللّهِ تعالى، ويسألَهُ ألَّا يُضلَّهُ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

العُدولُ إلى الوصْلِ في الآيةِ الكريمةِ:

عَـطـفُ قِـصَّـةِ المَوعظةِ والعِبرةِ على مَثيلَتِها

عُطِفَتْ جُملَةُ: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ﴾، على جُملَةِ: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: 148] عَطْفَ القِصَّةِ على القِصَّةِ؛ لأَنَّ هذه القِصَّةَ أَيضًا مِن مَوَاقِعِ المَوعِظَةِ والعِبرَةِ بَينَ العِبَرِ المَأْخُوذَةِ مِن قِصَّةِ مُوسَى مع بني إسرائيلَ، فإنَّ في هذه عِبرَةً بِعَظَمَةِ اللّهِ تعالى ورَحمَتِه، ودُعَاءُ مُوسَى بِما فيهِ جُمَّاعُ الخَيرَاتِ، والبِشارةُ بِمُحَمّدٍ ﷺ ومِلَاكُ شَرِيعَتِهِ[3].

(1) الثّعالبيّ، الجواهر الحسّان: 3/81، ولجنة من علماء الأزهر، المنتخب منَ التّفسير، ص: 231.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/125.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/123.

دَلالةُ فعْلِ ﴿وَٱخۡتَارَ﴾ في الآيةِ:

بناءُ الافْتِعالِ للتّمْييزِ، وماضِيه يُفيدُ وقوعَه وتحقُّقَه

(اختارَ) هو زِنَةُ افتَعَل، صيغةُ تَكلُّفٍ من لفظِ الخَيرِ؛ أي: اجتَهدَ في أخذِ الخيارِ. يُقالُ: اختارَ الشّيءَ؛ أي: أخذَ خيرَهُ، وخيارَهُ، وعليه يكونُ بناءُ الافتِعالِ في مُفتَتَحِ الآيةِ الكريمةِ للتّمييزِ كانتخبَ، واصطَفى[1]. والتَّعبيرُ عنهُ بصيغةِ الماضي دلالةٌ على وقوعِهِ وتحقُّقِهِ.

بَلاغةُ التّضْمينِ في الفعْلِ: ﴿وَٱخۡتَارَ﴾:

إعطاءُ مَعنَى إخراجِ الشّيءِ مِنَ الشّيءِ، كأنَّهُ نَخَلَ قومَهُ ومَيّزَهُم

الفعلُ ﴿وَٱخۡتَارَ﴾ أصلُهُ أن يَتعدَّى بحرفِ الجرِّ؛ لأنّهُ يتضمَّنُ إخراجَ شيءٍ مِن شيءٍ، وجاءَ مَحذوفًا في هذهِ الآيةِ الكريمةِ؛ لِتضمُّنِ الفعلِ مَعنى فعلٍ غيرِ مُتعدٍّ، كأنّهُ نَخَلَ قومَهُ، وميَّزَهُم، وسَبَرَهُم، فمِن هَهُنا أسقطَ حرفَ الجرِّ كما سَقَطَ مِن: "أمرتُكَ الخيرَ"؛ أي: ألزمتُكَ، وكلَّفتُكَ؛ لأنّ الأمرَ إلزامٌ وتكليفٌ. ومنه: تَمرونَ الدّيّارَ؛ أي: تَعدُونها، وتُجاوزونها. ومنه: رَحبَتُكَ الدِّيارُ؛ أي: وَسِعَتكَ[2].

دَلالةُ التّعْديةِ للفعلِ ﴿وَٱخۡتَارَ﴾ إلى مفعولَيْن:

في تَعْديةِ (اختارَ) بالحرفِ مَجازٌ بنقْلِ حُكمِ القومِ الأصْليِّ إلى حُكمٍ ليسَ لَها

يَتَعَدَّى الفعلُ ﴿وَٱخۡتَارَ﴾ إلى مَفعولَين؛ أوّلُهُما: ﴿سَبۡعِينَ﴾، وثانيهما: المجرورُ بـ"مِن"، المَحذوفةِ هنا في الآيةِ، وأَوصَلَ الفعلَ بالمَفعولِ الثّاني دونَ حرفِ الجرِّ؛ والأصلُ: "مِن قومِهِ"[3]، وهو مَجازٌ؛ حيث نُقِلَ حُكمُ كلمةِ ﴿قَوۡمَهُۥ﴾ الّذي كانَ لها، وهو الجَرُّ، إلى حُكمٍ ليسَت هي بحقيقةٍ فيهِ. فالأصلُ: واختارَ مُوسى مِن قومِهِ، فالحُكمُ الّذي يَجِبُ لِقومِهِ في الأصلِ هوَ الجَرُّ، والنَّصبُ فيه مَجازٌ[4].

سِرُّ حذْفِ حرفِ الجرِّ في السِّياقِ:

السّبعونَ رَجُلًا، كانُوا بمَنزِلَةِ القومِ أجْمعِهِم

نُصِبَ ﴿قَوۡمَهُۥ﴾ على حَذفِ حَرفِ الجَرِّ، والتَّقديرُ: واختَارَ مِن

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 15/14، والبقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/121، والقونويّ، حاشيَته على تفسير البيضاوي: 8/513، ومحمد رضا، تفسير المنار: 9/185، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/123.

(2) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 2/291، والإندونيسّي، الشّامل في بلاغة القرآن: 1/429.

(3) القونويّ، حاشيَته على تفسير البيضاوي: 8/513، والآلوسي، روح المعاني: 9/71.

(4) الإندونيسّي، الشّامل في بلاغة القرآن: 1/429.

قَومِهِ، وحَذفُ الجَارِّ مِنَ المُتَعَلِّقِ الَّذي هو في رُتبَةِ المَفعُولِ الثَّاني شَائِعٌ في ثلاثةِ أفعالٍ؛ هي: اختَارَ، واستَغفَرَ، وأَمَرَ، ومِنهُ: أَمَرتُكَ الخَيرَ. ويَجوزُ إعرابُ ﴿سَبۡعِينَ﴾ بدلًا مِن ﴿قَوۡمَهُۥ﴾ بدلَ بعضٍ من كلٍّ[1]. ويجوزُ أن يكونَ التّقديرُ: واختارَ مُوسى قومَهُ لِميقاتِنا، وأرادَ بـ ﴿قَوۡمَهُۥ﴾ السّبعينَ المُعتَبَرِينَ مِنهُم؛ إطلاقًا لاسمِ الجِنسِ على ما هُو المَقصودُ منهُم، وقولُهُ: ﴿سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ عَطفُ بَيانٍ[2]؛ أي: إنَّ السَّبعينَ رَجلًا إنّما كانُوا مُمثِّلِينَ لِقومِ مُوسى ﷺ، فكانُوا بمَنزِلَةِ القومِ أجمعِهِم، ويَجوزُ على هذا أنْ يكونَ ﴿سَبۡعِينَ﴾ بدلَ اشتِمالٍ[3]، مع لحاظِ أنَّ وجهَ البدليّةِ ضعّفَهُ عددٌ مِنَ العلماءِ.

عِلَّةُ طرحِ حرفِ الجرِّ جوازُ الإضافةِ مع بقاءِ المَعنى:

حذْفُ حرفِ الجرِّ فيه دليلٌ على مَزيدِ مُبالَغةٍ

يرى الأزهريُّ أنَّ (مِنْ) طُرِحَتْ؛ لأنَّهُ مَأخوذٌ مِن قَولِكَ: هَؤُلَاءِ خَيرُ القَومِ، وخَيرٌ مِنَ القَومِ. فلمَّا جازَتِ الإضَافَةُ مَكانَ (مِنْ)، ولم يتغَيَّرِ المعنَى، استجَازُوا أَن يَقُولُوا: اخترتُكُم رَجُلًا، واخترتُ مِنكُم رَجُلًا[4]. وذَكَرَ الزَّركشيُّ أنَّ حذفَ (مِن) إنّما يَحسُنُ إذا كانَ فيهِ زيادةُ مُبالَغةٍ. والمَحذوفاتُ في القرآنِ على هذا النَّمَطِ[5]، وكأنَّهُ باختيارِهِ السَّبعينَ رَجُلًا اختارَ قومَهُ كلَّهُم.

فائِدةُ تقديمِ المجرورِ، وتأخيرِ المَفعولِ:

دفْعُ تَوهُّمِ كونِ المَجرورِ في مَوضِعِ النّعتِ للسَّبعينَ

قَدَّمَ المجرورَ أصلًا ﴿قَوۡمَهُۥ﴾ على المَفعولِ الصَّريحِ: ﴿سَبۡعِينَ﴾؛ لأنّ الاختيارَ في بابِ فعلِ الاختيارِ تقديمُ المجرورِ، وتأخيرُ المفعولِ المُجرَّدِ عن حرفِ الجرِّ، فتقول: (اخترتُ مِنَ الرِّجالِ زيدًا)، ويَجوزُ فيه التّأخيرُ، فإذا أسقطتَ الحرفَ لَم يحسنْ تأخيرُ ما كانَ مَجرورًا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/123.
(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 15/15، وابن عادل، اللّباب: 9/332.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/415.
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (خور - خير).
(5) الزّركشّي، البرهان: 2/274.

بهِ في الأصلِ، فيقبح أن تقولَ: (اخترتُ زيدًا الرِّجال)، و(اخترتُ سبعينَ الرِّجال)؛ أي: مِنَ الرِّجالِ؛ لِما يُوهِمُ مِن كونِ المَجرورِ في مَوضِعِ النَّعتِ لِلسّبعينَ، وأنّهُ ليسَ في مَوضِعِ المفعولِ الثّاني[1].

قُدِّمَ المَجرورُ المُعرَّفُ بالإضافةِ ﴿قَوْمَهُۥ﴾ أيضًا لِلاهتمامِ بهِ، بوصفِهِ المُخبرِ عنهُ، كما لَزِمَ في تقديمِ المجرورِ الّذي هو خبرٌ عنِ النّكرةِ مِن قولِكَ: في الدّارِ رَجلٌ؛ لِكونِ المَجرورِ مَعرفة، وكأنّه المُخبرُ عنهُ، فإذا حذفتَ حرفَ الجرِّ لم يكنْ بدٌّ مِنَ التّقديمِ للاسمِ الّذي كانَ مَجرُورًا، نحو: اخترتُ الرِّجالَ عشرةً؛ والحكمةُ في ذلكَ: أنَّ المَعْنَى الدَّاعي الّذي مِن أجلِهِ حُذِفَ حرفُ الجرِّ هو مَعنى غير لفظٍ، فلم يَقوَ على حذفِ حرفِ الجرِّ إلّا مع اتّصالِهِ بهِ وقُرْبِهِ منهُ[2].

ولأنّ القليلَ الّذي اختيرَ مِنَ الكثيرِ إذا كانَ ممّا يُتَبَعَّضُ، ثمّ وَلِيَ الفعلَ الّذي هو اخترتُ، تُوهِّمَ أنّهُ مُختارٌ منهُ أيضًا؛ لأنَّ كلَّ ما يُتَبَعّضُ يَجوزُ فيه أن يُختارَ وأن يُختارَ منهُ، فألزمُوهُ التّأخيرَ، وقدَّمُوا الاسمَ المُختارَ منهُ، وكانَ أولى بذلكَ لِمَا سَبَقَ مِنَ القولِ، فإنْ كانَ ممّا لا يُتَبَعّضُ، نحو: زيد وعمرو، فربَّما جازَ على قلّةٍ في الكلامِ[3].

دَلالةُ الحذْفِ الّذي اقتَضَاهُ حَالُ الإيجازِ في الحِكايَةِ:

بِنَاءُ نَظمِ الكَلامِ على ذِكرِ المَفعولِ الثّاني (القَوم) ابتِداءً دُونَ الاقتِصارِ على المَفعولِ الأوّلِ: ﴿سَبْعِينَ﴾ اقتَضَاهُ حَالُ الإيجازِ في الحِكايَةِ، وهو مِن مَقاصِدِ القُرآنِ[4]؛ بتأخيرِ المَفعولِ الأوّلِ إيجازًا لطولِ ذيلِهِ؛ أي: ﴿رَجُلًا﴾، فضلًا عَنِ الاعتناءِ بالمَفعولِ الثّاني المُقدَّمِ ﴿قَوْمَهُۥ﴾، والاهتمامِ بهِ كما ذُكِرَ، والتّشويقِ إلى المُؤخَّرِ[5].

الاقْتِصارُ على ما يُفيدُ ويُغني عن غيرِه، من مقاصدِ الأُسلوبِ القرآنيِّ

(1) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 2/291.
(2) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 2/291.
(3) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 2/291 - 292.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/123.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/276، والقونويّ، حاشيَته على تفسير البيضاوي: 8/513.

الغايةُ مِنَ التَّعْبيرِ بلفْظِ (الميقَاتِ)، والفَرقُ بينَهُ وبينَ (الوقتِ):

قُصِدَ إلى اختيارِ الميقاتِ المُبالَغةِ، ولِكونِهِ أخصَّ منَ الوقتِ

و﴿لِّمِيقَٰتِنَا﴾ وزنُهُ مِفعَال مَصدرٌ ميميٌّ، عُبِّرَ بهِ عنِ اسمِ الذّاتِ للمُبالَغةِ[1]، ومعناهُ في الآيةِ: ما وقَّتَهُ لهُ مِنَ الوَقتِ وضَرَبَهُ لهُ[2]. وقد مَضَى الحديثُ في [الأعراف: 143] عن لفظِ الميقَاتِ، والفرقُ بينَهُ وبينَ الوَقتِ مع كونِهما مِن جنسٍ واحدٍ، وخلاصتُهُ: أنَّ الميقَاتَ ما قُدِّرَ لِعملٍ، والوَقتُ قَد لا يَتقدَّرُ لِعملٍ[3]. فالميقَاتُ أخصُّ مِنَ الوَقتِ[4]؛ لأنَّهُ يَتضمَّنُ الزّمانَ مُقدَّرًا بعملٍ، أو مُقرَّرًا لهُ، مُتضمِّنًا المكانَ.

تَوجيهُ معنى اللّامِ في قَولِهِ: ﴿لِّمِيقَٰتِنَا﴾:

اللّامُ للاختصاصِ، أو بمعنى عندَ، أوِ التّعليلِ

مَضَى الحديثُ عن معنى اللّام في قَولِهِ: ﴿لِمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: 143]، ودلالةُ ورودِهِ هناك تُشابِهُ دلالتَهُ هنا، فَمَعْنَى اللّام يَحتملُ الاختصاصَ، فكأنَّهُ قِيلَ: واختصَّ اختيارُهُ لميقاتِنا، أو اختارَهُم مُخصِّصًا بهم الميقاتَ، كقولِكَ: اختيرَ لكَ هذا. ويجوزُ أن تكونَ بمعنى عند؛ والمعنى: فلمَّا اختارَ مُوسى سَبعينَ رجُلًا اختيارًا خاصًّا بالميقَاتِ؛ أي: حاصِلًا عندَهُ لا تأخيرَ فيهِ، ويَجوزُ جَعلُ اللّامِ للأَجلِ والعلَّةِ؛ أي: جاءَ لأجلِ ميقاتِنا[5].

عِلّةُ العُدولِ مِنَ الوصْلِ إلى الفصْلِ:

مَجيءُ الكلامِ على طريقِ المُحاوَرةِ، يُثْري السّياقَ، ويُرقّي الدّلالةَ

عَدَلَ إلى الفصلِ في قَولِهِ: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ جوابًا لـ ﴿فَلَمَّآ﴾ لوقوعِهِ في طريقِ المُحاورةِ، وجوابُهُ في الآية [156]: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

بَلاغةُ النّظْمِ في: ﴿فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾:

صِيغَ نَظمُ الكلامِ فيها على نَحوِ ما صِيغَ عليهِ قَولُهُ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ

(1) قباوة، المفصّل، ص: 605.
(2) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 2/151.
(3) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/257.
(4) محمد رضا، تفسير المنار: 9/105.
(5) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/475.

لِمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: 143]، وقولُهُ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعراف: 149]، وقولُهُ: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾ [الأعراف: 150]؛ إذ جَعَلَ أَخْذَهُمُ الرّجفةَ كالأمرِ الّذي وَقَعَ الإخبارُ عنهُ على طريقِ الأسلوبِ المُبينِ[1].

التّعبيرُ عنِ الرّجفةِ على طريقِ الأُسلوبِ المُبينِ

بَلاغةُ المَجازِ اللُّغويِّ والعقليِّ في: ﴿أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ﴾:

فالأَخذُ مَجازٌ لغويٌّ في الإصابَةِ الشَّديدَةِ المُتَمَكِّنَةِ تَمَكُّنَ الآخِذِ مِنَ المَأْخُوذِ؛ أي: أَخْذَ قَهرٍ وغَلَبةٍ[2]؛ حيثُ استُعيرَ الأخذُ للإصابةِ الشّديدةِ، أو الإهلاكِ، والجامعُ الاستيلاءُ، فأَخذُ الشّيءِ يُسيطرُ عليه، ويُواريهِ عنِ الأنظارِ، فلا يُرَى له وُجُودٌ[3].

الآخِذُ هو اللهُ حقيقةً، والرَّجفةُ سَببٌ يقضِي به الله إذا شاءَ

وهو مَجازٌ عقليٌّ بإسنادِ الأخذِ - بمَعْنى الإهلاكِ - إلى الرَّجفةِ بعلاقةِ السَّببيَّةِ؛ لأنّ الآخذَ هو اللّهُ حقيقةً، والرَّجفةُ سَببٌ، والغايةُ تهويلُ شأنِ الرّجفةِ وتعظيمِها حتّى لكأنّها هي الّتي بَطَشَت بِهِم[4].

وعَبَّرَ الشّريفُ الرّضيُّ عن هذا المَجازِ بالاستعارةِ، قالَ: "والمُرادُ استعارةُ إهلاكِهم بالرّجفةِ، كما يُقالُ: (أخذَهُ اللّهُ مِن مَأمنِه)؛ بمعنى: عاقبَهُ اللّهُ وأهلكَهُ؛ وذلك أنَّ المُعاقَبَ في الشّاهدِ يكونُ مَأخوذًا مُدفَعًا، ومُزلزَلًا مُتعتَعًا"[5].

دَلالةُ الضَّميرِ في قولِهِ: ﴿أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ﴾:

الضّميرُ عائدٌ للسّبعينَ، والمُرادُ حِكايَةُ حالِ مِيقاتِ المُناجاةِ الثّانيةِ

الضَّميرُ في: ﴿أَخَذَتۡهُمُ﴾ للسَّبعين. فالظَّاهرُ أَنَّ المُرادَ في هذه الآيَةِ هو حِكايَةُ حَالِ ميقاتِ المُناجاةِ الثّانيةِ الّتي وَقَعَ فيها الاستغفارُ لِقومِه، وأَنَّ الرَّجفةَ المَحكيَّةَ هنا رَجفةٌ أَخَذَتهُم مِثلُ الرَّجفةِ الّتي أَخَذَتهُم في المُناجاةِ الأُولَى؛ لأَنَّ الرَّجفةَ تَكُونُ من تَجَلِّي أَثَرٍ عَظيمٍ من آثَارِ الصِّفاتِ الإلهيَّةِ، فإنَّ قَولَ مُوسى: ﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/113 - 125.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/121، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/125.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/415.
(4) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/415 - 416.
(5) الشّريف الرّضّي، تلخيص البيان، ص: 74.

﴿ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ يُؤْذِنُ بأَنَّهُ يَعني بِهِ عِبَادَتَهُمُ العِجلَ، وحُضُورَهُم ذَلِكَ، وسُكُوتَهُم، وَهِي المَعنِيُّ بِقَولِهِ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾، وقد خَشِيَ مُوسَى أَنَّ تِلكَ الرَّجفَةَ مُقَدِّمَةُ عَذَابٍ، كَما كانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يَخشَى الرِّيحَ أَن يَكُونَ مَبدَأَ عَذَابٍ[1]. ويَجوزُ أَن يَكونَ ذَلِكَ في المُناجاةِ الأُولَى: وأَنَّ قَولَهُ: ﴿بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ يَعنِي بِهِ ما صَدَرَ مِن بني إسرائيلَ مِنَ التَّصَلُّبِ قَبلَ المُنَاجاةِ، كَقَولِهِم: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ [البقرة: 61]، وسُؤَالِهِم رُؤيَةَ اللّهِ تعالى، لكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مِثلَ ذَلِكَ لا يُطلَقُ عليهِ (فَعَلَ)[2] في قَولِهِ: ﴿بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾[3].

سِرُّ التَّعبيرِ بلفْظِ الرّبِّ في السِّياقِ:

في صِفةِ الرُّبوبيّةِ معاني التّربيةِ والإنعامِ، وتنزيهُه أن يُؤمرَ كما يُؤمرُ الأنامُ

وقَصَدَ إلى لفظِ ﴿رَبِّ﴾ للدّلالةِ على أنّهُ المُحسِنُ إليهِ بأنواعِ الإحسانِ، المُتفضِّلُ عليهِ بأنواعِ الامتنانِ[4]، المُنعِمِ عليهِ بلُطفِ الرّعايةِ اصطفاءً وتكليمًا، وغيرِ ذلك، وهو ما يَقتضيهِ مَقامُ التّضرُّعِ والاستعطافِ، طَمَعًا في المَغفرةِ والرَّحمَةِ[5]. وقال الكَرمانيُّ: "كَثُرَ حذفُ (يا) في القرآنِ مِنَ الرَّبِّ تَنزيهًا وتَعظيمًا؛ لأنّ في النّداءِ طَرَفًا مِنَ الأمرِ، إذا قلتَ: يا زيدُ افعَلْ واصنَعْ"[6].

بَلاغةُ الحذْفِ في لفْظةِ ﴿رَبِّ﴾:

إشارةٌ إلى لَهْفةِ مُوسَى إلى غُفرانِ اللهِ ورحمتِهِ

وحذَفَ حرفَ النِّداءِ (يا) الدَّالّ على القُربِ، وحذفُهُ دلالةٌ على مَدى شعورِ مُوسى عليه السلام مِن قربِ اللّهِ تعالى منهُ، فحذفُ أداةِ النِّداءِ إشارةٌ إلى غايةِ القُربِ بالإحسانِ[7]. وحذَفَ الياءَ أيضًا مِن (ربّ) تخفيفًا، وفيه إشارةٌ إلى لَهفةِ مُوسى إلى غفرانِ ربِّهِ ورحمتِهِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/124.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/124.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/125.
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/108.
(5) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/417.
(6) الكرمانيّ، غرائب التّفسير: 1/400، والسّيوطيّ، الإتقان: 3/212.
(7) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/108.

تَوجِيهُ ﴿لَوْ﴾ ومعانِيها في الآيةِ الكريمةِ:

(لَـوْ) تُستعملُ مَـجـازًا في التَّمَنِّي، أو على أصلِـها حـرفَ امتناعٍ لامتناعٍ

﴿لَوْ﴾ في قَولِهِ: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم﴾ يَجُوزُ أَن تَكونَ مُستَعمَلَةً في التَّمَنِّي، وهو مَعنًى مَجازيٌّ ناشِئٌ مِن مَعنَى الامتِنَاعِ الَّذِي هُوَ مَعنَى ﴿لَوْ﴾ الأَصلِيُّ، ومِنهُ قَولُ المَثَلِ: (لَو ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتنِي)، إذ تَقديرُ الجَوابِ: لَو لَطَمَتنِي لكانَ أَهوَنَ عليَّ، وقد صُرِّحَ بالجَوابِ في الآيةِ؛ وهو: ﴿شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم﴾؛ أي: لَيتَكَ أَرَدتَ إهلاكَهُم؛ أي: السَّبعِينَ الَّذينَ معَهُ. فَجُملَةُ ﴿أَهْلَكْتَهُم﴾ بَدَلُ اشتِمالٍ مِن جُملَةِ ﴿شِئْتَ﴾ مِن قِبَلِ خَطِيئَةِ القَومِ الَّتي تَسَبَّبَ عَنها الرُّجوعُ إلى المُناجاةِ. وعلى هذا التَّقديرِ في ﴿لَوْ﴾ لا يَكونُ في قَولِهِ: ﴿أَهْلَكْتَهُم﴾ حَذفُ اللَّامِ الَّتي مِن شَأنِهَا أَن تَقتَرِنَ بجوابِ ﴿لَوْ﴾[1]. ويَجوزُ أَن يَكُونَ حَرفُ ﴿لَوْ﴾ مُستَعمَلًا في مَعنَاهُ الأَصلِيِّ: مِنَ امتِنَاعِ جَوَابِهِ لامتِنَاعِ شَرطِهِ[2]. وفي كلا التَّوجيهين يبرزُ في قولِهِ: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّـٰىَ﴾ مَلمَحُ شدَّةِ اللّجوءِ إلى اللّهِ من هولِ مَا حَصَلَ، فضلًا عَنِ التَّجرُّدِ من حولِ مُوسى عليه السلام وقوَّتِهِ إلى حَولِ اللّهِ وقُوَّتِهِ، وتمهيد لِمَعرفةِ حكمةِ اللّهِ فيما حَدَثَ لِلسّبعينَ المُختارينَ[3].

مُوجِبُ حَذْفِ اللَّامِ مِن جَوابِ ﴿لَوْ﴾:

الإهـلاكُ مِـن فِعلِ اللَّهِ وَحدَهُ، ومُؤدَّاهُ الاعترافُ بـالـعـفـوِ، والـتّـعـريـضُ بالطّلبِ

فلَم يَقُلْ: (لَأَهْلَكتَهُم) باللّام، مع أَنَّ الغَالِبَ في جَوابِها الماضِي المُثبَتِ أَن يَقتَرِنَ باللَّام، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [البقرة: 103]، فَحَذفُ اللَّامِ هُنا لِنُكتَةِ أَنَّ التَّلَازُمَ بَينَ شَرطِ لَو وجَوَابِها هُنا قَوِيٌّ لِظُهُورِ أَنَّ الإهلاكَ من فِعلِ اللّهِ وَحدَهُ، فهو كقولِهِ تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: 70]. ويَكونُ المَعنَى اعتِرَافًا بِمِنّةِ العَفوِ عَنهُم فيمَا سَبَقَ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/125.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/126.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/416.

وتَمهيدًا لِلتَّعريضِ بِطَلَبِ العَفوِ عَنهُمُ الآنَ، وهو المَقصودُ مِن قَولِهِ: ﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾؛ أي: إنَّكَ لَم تَشَأْ إهلاكَهُم حينَ تَلَبَّسُوا بِعِبَادَةِ العِجلِ، فَلا تُهلِكهُمُ الآنَ[1].

بَلاغةُ التَّعْبيرِ بـ﴿مِن﴾ و﴿قَبۡلُ﴾:

و﴿مِن﴾ لابتداءِ الغايةِ الزّمانيّةِ حرفُ جرٍّ، و﴿قَبۡلُ﴾ ظرفٌ مَقطوعٌ عنِ الإضافةِ؛ ولِذلِكَ بُنِيَ على الضّمِّ. ومعنى ﴿مِّن قَبۡلُ﴾؛ أي: قبلَ الاختيارِ، وأخذِ الرَّجفةِ[2]. ويبدو - واللّه أعلم - أنَّ القَصدَ مِن قطعِهِ عنِ الإضافةِ، وحَذفِ مُتعلَّقِهِ، كثرةُ مُخالفاتِهِم فيما سَبَقَ، وإصرارِهِم عليها، وكلُّها تَستحِقُّ الإهلاكَ. مع أنّ أغلبَ المُفسِّرينَ حَصَرَ الأمرَ باتّخاذِ العِجلِ، كما مرَّ ذكرُهُ.

اسْتِحقاقُهمُ الإهلاكَ، لكثرةِ مُخالفاتِهِم، فيما سَبَقَ، وإصْرارِهِم فيما لَحِقَ

سِرُّ تفريقِ مُوسَى عليه السلام في الإهلاكِ بينَهُ وبينَهُم:

وإنَّما قالَ: ﴿أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّـٰيَۖ﴾، ولَم يَقُل: (أَهْلَكْتَنَا)؛ لأنّ مَقصودَهُ عليه السلام التَّنصيصُ على هلاكِ كُلٍّ على حِدَتِه تعظيمًا لِلأمرِ، ففرَّقَ بينَ الإهلاكَينِ، وأيضًا فإنَّ مُوسى لم يَتعاطَ ما يَقتضي إهلاكَهُ بخلافِ قومِهِ، فإنَّ إهلاكَ السَّبعينَ لِأجلِ سُكُوتِهِم على عِبادَةِ العِجلِ، وإهلاكَهُ عليه السلام حينَ طَلَبَ منهُ تعالى الرّؤيةَ، أو قد يَكُونُ لِأجلِ أَلَّا يَشهَدَ هَلَاكَ القَومِ، قالَ تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا هُودٗا﴾ [هود: 58] وَنَظَائِرُهَا كثيرَةٌ، وإنّما قالَ ذَلِكَ تَسليمًا منهُ لربِّهِ، فعطَفَ ضميرَهُ تنبيهًا على ذَلِكَ[3].

التَّفرقةُ بينَ الإهلاكَينِ باختلافِ الفِعلَيْن

أرادَ به عليه السلام التّذكيرَ بالعفوِ السّابقِ لاستجلابِ العفوِ اللّاحقِ؛ فإنَّ الاعترافَ بالذّنبِ والشُّكرَ على النِّعمةِ ممّا يَربِطُ العَتيدَ، ويَستَجلِبُ المَزيدَ؛ يعني: إنْ كنّا مُستَحِقِّينَ لِلإهلاكِ، ولم يكُنْ مِن مَوانعِهِ إلّا

وهو مِن بابِ التّذكيرِ بالعَفوِ السّابقِ، لاستِجلابِ العَفوِ اللّاحِقِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/126.
(2) ابن عادل، اللّباب: 9/335.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/475، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/125.

عَدَمُ مَشيئَتِكَ إيّاهُ، فَحَيثُ لَطَفْتَ بنا، وعَفَوتَ عنّا تلكَ المُخالَفاتِ، فلا غروَ في أنْ تعفُوَ عنّا هذهِ المُخالَفةَ أيضًا[1].

وهو لِتسليتِهم، وللمبالَغةِ في وُقوعِ إهلاكِهم

وفيه تَنبيهٌ على أنَّ ذكرَهُ نفسهُ ﷺ إلى جنبِ إهلاكِهم لِتسليتِهم، وللمبالَغةِ في وُقوعِ إهلاكِهم لو سَبَقَ المَشيئةَ لَهُم، بخلافِ التَّمنِّي، فإنَّ تمنّيَ إهلاكِهِ قبلَ أن يَرَى ما رَأى فلهُ وَجهٌ؛ ولِذلكَ ذكرَهُ في صورةِ الحَملِ على التَّمنِّي[2].

وهو تسليمٌ مِنهُ ﷺ لأمرِ اللهِ وقضائِهِ

وقولُهُ: ﴿وَإِيَّـٰىَ﴾ مَعطوفٌ على الضَّميرِ في ﴿أَهۡلَكۡتَهُم﴾، وقد قالَ مُوسى ذلك تَسليمًا منهُ لأمرِ اللهِ وقضائِهِ، وتَواضُعًا، وإنْ كانَ لم يَسبقْ منهُ ما يُوجِبُ هلاكَهُ، بل الّذي سَبَقَ منهُ إنّما هوَ الطّاعةُ الكاملةُ للهِ ربِّ العالَمينَ[3].

بَلاغةُ الاستِفهامِ في: ﴿أَتُهۡلِكُنَا﴾:

استفهامٌ للاستعطافِ أو على تأويلِ النَّفيِ والاستبعادِ

نَقَلَ الواحديُّ عَنِ المُبرِّدِ أنّ الهمزةَ في قَولِهِ: ﴿أَتُهۡلِكُنَا﴾ لِلاستِعطافِ؛ أي: الدّعاء، والمعنى: لا تهلكْنا[4]. ونَقَلَ عن ابنِ الأنباريِّ أنّهُ استفهامٌ على تأويلِ الجحدِ (النّفي)، أرادَ: لستَ تفعلُ ذلك؛ أي: لا تهلكْنا بمَا فَعَلَ عبدةُ العِجلِ[5]، وقولُهُ يَحتملُ أيضا مَعنى الاستعطافِ، وإنْ كانَ بِمَعْنَى النّفي؛ أي: ألجأُ إليكَ يا مَولانا، ألّا تُهلِكَنا بذنبِ غيرِنا[6]. ونَقَلَ العماديُّ عنِ المُبرِّدِ ما تقدَّمَ بتمامِهِ، ونَقَلَ عنِ ابنِ الأنباريِّ: أنَّ الهمزةَ لإنكارِ وُقُوعِ الإهلاكِ ثِقَةً بِلُطفِ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/277، والقونويّ، حاشيَته على تفسير البيضاوي: 8/514.
(2) القونويّ، حاشيَته على تفسير البيضاوي: 8/514.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 9/74، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 5/388.
(4) نَقَلَ القرطبيُّ عنِ المُبرِّدِ: أنّ المُرادَ بالاستفهامِ استفهامُ (استعظامٍ)، كأنّه يقولُ: لا تهلكْنا، وقد عَلِمَ مُوسى أنَّ اللهَ لا يُهلكُ أحدًا بذنبِ غيرِهِ، ولكنّه كقولِ عيسى: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ﴾ [المائدة: 118]. يُنظر: القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 7/295.
ويبدو أنّه وَهْمٌ وَقَعَ فيه المُحقّقُ الفاضلُ، فأبدلَ الاستعطافَ بالاستعظامِ؛ لأنّ مَبنَى طلبِ عيسى على الاستعطافِ وطلبِ المغفرةِ لهم بمنتهى التّأدُّبِ في خطابِ اللهِ تعالى، ودليلُ ذلك تتمَّتُها: ﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، فضلًا عن إجماعِ النّقلِ عنه في كتبِ التّفسيرِ بلفظِ: (الاستعطاف).
(5) الواحديّ، الوسيط: 2/415.
(6) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 5/388.

اللهِ[1] ﷻ، واستِبعادًا مِن أنْ يأخُذَ اللهُ البريءَ بإثمِ الآثمِ[2]. وَذَكَرَ أبو حيّان: أنّهُ استفهامٌ على سبيلِ الإدلاءِ بالحُجّةِ في صيغةِ استعطافٍ وتذلُّلٍ[3]، وهو رَاجِعٌ إلى قولِ المُبرِّدِ.

اسْتَفهمَ لإظهارِ معنَى التَّفَجُّعِ

وهو مُستعمَلٌ في التَّفَجُّع؛ أَي: خشيةَ أَن يَشمَلَ عَذابُ اللهِ مع القَومِ الّذين استَحَقُّوا العَذابَ مَن كَانَ مَعَ القَومِ المُستَحِقِّينَ، وإنْ لَم يُشَارِكْهُم في سَبَبِ العَذابِ، كَما قالَ: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال: 25]، وقَد خَشِيَ مُوسَى سُوءَ الظِّنَّةِ لِنَفسِهِ ولأَخِيهِ ولِلبراءِ مِن قَومِهِ أَن يَظُنَّهُمُ الأُمَمُ الَّتي يَبلُغُها خَبَرُهُم أَنَّهُم مُجرِمُونَ[4].

وهو اسْتِفهامُ استِعلامٍ عنِ الجَوازِ الحُكْمِيِّ

الاستفهامُ هنا: استعلامٌ أَتْبَعَ إهلاكَ المُختارِينَ، وهُم خيرُ بني إسرائيلَ، بما فَعَلَ غيرُهُم؛ إذ مِنَ الجائزِ في العقلِ ذلك، ألَا ترى إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال: 25]، وقولِهِ ﷺ، وقد قِيلَ لهُ: «أنهلكُ وفينا الصّالِحونَ؟ قالَ: نَعم، إذا كَثُرَ الخَبثُ»[5]. ويُؤكِّدُهُ ابنُ عرفة بقولِهِ: "ليسَ هناك استفهامٌ عنِ الإهلاكِ؛ لأنّهُ قد وَقَعَ، والوَاقِعُ لا يُسألُ عنهُ؛ وإنَّما هو استفهامٌ عنِ الجَوازِ الحُكمِيِّ؛ معناه: أيَجوزُ في حكمِكَ أن تُهلكَ البريءَ بما فَعَلَ العاصي؟ وهذا جائزٌ عندَ أهلِ السُّنَّةِ، فإنّهُ يجوزُ عندَهُم أن يُعذِّبَ اللهُ الطّائعَ، ويُعذِّبَ العاصي، وأفعالُ اللهِ غيرُ مُعلَّلةٍ، وكلُّها بالنّسبةِ إليه حَسَنٌ"[6].

بيانُ جمْعِ الضَّمِيرِ في: ﴿أَتُهۡلِكُنَا﴾:

اخْتلافُ أسبابِ الإهلاكِ

لأَنَّ هذا الإهلاكَ هُوَ الإهلاكُ المُتَوَقَّعُ مِن استِمرَارِ الرَّجفَةِ،

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/277.
(2) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/416.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/399.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/126.
(5) البخاريّ، الجامع الصّحيح، برقم: (7059)، ومُسلم، الصحيح، برقم: (2880)، وغيرهما.
(6) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/259.

وتَوَقُّعُهُ واحِدٌ في زَمَنٍ واحِدٍ، بِخِلافِ الإهلاكِ المُتَقَدِّمِ ذِكرُهُ، فَسَبَبُهُ مُختَلِفٌ، فَناسَبَ تَوزِيعَ مَفعُولِهِ[1].

دَلالةُ الاسْتِئنافِ في: ﴿أَتُهْلِكُنَا﴾:

تصويرُ كلامِ الحزينِ، الوَجِلِ، الطّامِعِ بالاستجابةِ

جُملَةُ: ﴿أَتُهْلِكُنَا﴾ مُستَأنَفَةٌ على طَرِيقَةِ تَقطِيعِ كَلامِ الحَزِينِ، الخَائِفِ، الوَجِلِ، السَّائِلِ؛ طَمَعًا بالاستجابةِ، وكَذلِكَ الحالُ في جُملَتَيِ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ و﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾[2].

إيثارُ لفْظِ ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾، والتَّعْبيرُ بِهِ:

الطّلبُ في تخصيصِ الإهلاكِ بالسُّفهاءِ؛ إظهارًا لخِسَّةِ عُقولِهِم

وقد خَشِيَ مُوسَى أَنَّ اللَّهَ يُهلِكُ جَمِيعَ القَومِ بِتِلكَ الرَّجفَةِ؛ لأَنَّ سَائِرَ القَومِ أَجدَرُ بالإهلاكِ مِنَ السَّبعِينَ، وقد خَشِيَ مُوسَى أَن تَكُونَ تِلكَ الرَّجفَةُ أَمَارَةَ غَضَبٍ ومُقَدِّمَةَ إهلاكٍ، عُقُوبَةً على عِبادَتِهِمُ العِجلَ، فلِذلِكَ قالَ: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾، فالسُّفَهاءُ هُمُ الَّذِينَ عَبَدُوا العِجلَ، وسُمِّيَ شِركُهُم سَفَهًا؛ لأَنَّهُ شِركٌ مَشُوبٌ بِخِسَّةِ عَقلٍ؛ إذ جَعَلُوا صُورَةً صَنَعوها بأَنفُسِهِم إلهًا لَهُم[3].

بيانُ عَوْدِ الضّميرِ ﴿هِيَ﴾:

الضّميرُ رَاجِعٌ إلى ما فَعَلَ السُّفَهاءُ مِنَ الفِتنةِ

وضَمِيرُ ﴿إِنْ هِيَ﴾ راجِعٌ إلى ما فَعَلَ السُّفَهاءُ؛ لأَنَّ مَا صَدَقَ مِن فعلِ السُّفَهاءِ هُوَ الفِتنَةُ، والتّقديرُ: لَيسَتِ الفِتنَةُ الحَاصِلَةُ بِعِبادَةِ العِجلِ إلَّا فِتنَةً مِنكَ؛ أَي: مِن تَقدِيرِكَ، وخَلقِ أَسبَابِ حُدُوثِها، مِثلَ: سَخافَةِ عُقُولِ القَومِ، وإعجَابِهِم بأصنامِ الكَنعانيِّينَ، وطلبِهِم مَثِيلَهُ، وغَيبةِ مُوسى، ولِينِ هارونَ ﷺ، وغَيرِ ذَلِكَ ممَّا يَعلَمُهُ اللَّهُ، وأَيقَنَ مُوسى بِهِ إيقانًا إجماليًّا[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/126.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/126.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/125.
(4) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 15/17، وابن عادل، اللّباب: 9/326، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/126، والمستغانميّ، تصريف القول، ص: 147.

بَلاغةُ الاسْتِئنافِ والاعْتِذارِ في جُملةِ الاستئنافِ:

تقريرُ ما قبلَها، والاعـتـذارُ عن صنيعِهِم

في جُملةِ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ استِئنافٌ مُقرِّرٌ لِمَا قبلَهُ، واعتذارٌ عمّا صنعُوا ببيانِ مَنشأِ غَلَطِهِم؛ أي: ما الفتنةُ الّتي وَقَعَ فيها السُّفهاءُ مِنَ القومِ، وقالُوا بسببِها ما قالُوا، إلّا فِتنَتُكَ، ومِحنَتُكَ، وابتلاؤُكَ؛ حيثُ أسمَعتَهُم كَلامَكَ، فافتَتَنُوا بِذلِكَ، ولَم يَتَثَبَّتُوا؛ فَطَمِعُوا فيما فَوقَ ذَلِكَ تَابِعِينَ لِلقياسِ الفَاسِدِ[1].

بَلاغةُ القَصْرِ باسْتِعمالِ الخبرِ والتَّعْبيرِ بِهِ:

في الخبرِ تمجيدٌ بِسَعَةِ العِلْمِ والقُدرَةِ، وتعريضٌ بطلبِ هدايتِهِم

والخَبَرُ في قَولِهِ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ مُستعمَلٌ في إنشَاءِ التَّمجيدِ بِسَعَةِ العِلمِ والقُدرَةِ، والتَّعريضِ بِطَلَبِ استِبقائِهِم وهِدايَتِهِم، ولَيسَ مُستعمَلًا في الاعتذَارِ لِقَومِهِ بِقَرِينَةِ قَولِهِ: ﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ﴾ الَّذي هُوَ في مَوضِعِ الحَالِ مِن ﴿فِتْنَتُكَ﴾، فالإضلالُ بها حالٌ مِن أَحوَالِها[2].

في الخبرِ قَصرٌ حقيقيٌّ على كونِهِ اختبارًا مِنَ اللهِ

وفيها قَصرٌ بأداةِ النّفيِ ﴿إِنْ﴾ والاستثناءِ بـ﴿إِلَّا﴾[3]، حيثُ قَصَرَ مُوسى عليه السلام الواقعةَ الّتي حصلَت لِلسّبعينَ المُختارينَ مِن قومِهِ على كونِهِ اختبارًا، وامتِحانًا، وابتِلاءً (فتنة) مِنَ اللهِ تعالى، وهو قَصرٌ حَقيقيٌّ[4].

نُكتَةُ التّعريضِ بطلَبِ الهِدايةِ لَهُم:

بيانُ أدبِ خطابِ الأنبياءِ، مع ربِّهِم عليهم السلام

عَرَّضَ بِطَلَبِ الهِدَايَةِ لَهُم بِقَولِهِ: ﴿وَتَهْدِي مَن تَشَآءُ﴾[5]، وهو مِن أدبِ الخطابِ القرآنيِّ في كلامِ الأنبياءِ عندَ مُخاطبتِهِم ربَّهُم، فإنَّ "الأدبَ مَعَ اللهِ حسنُ الصّحبةِ معهُ بإيقاعِ الحركاتِ الظّاهرةِ والباطِنةِ على مُقتَضى التّعظيمِ والإجلالِ والحَياءِ"[6].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/277.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/126 - 127.
(3) المستغانميّ، تصريف القول، ص: 147.
(4) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/415 - 416، والحسناويّ محمّد جليل، الموسوعة البلاغيّة للقرآن الكريم: 4/500.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/127.
(6) ابن القيّم، مدارج السّالكين: 2/377.

فائِدةُ التَّعْبيرِ بالباءِ:

الفِتنَةُ لا تَكُونُ سَبَبَ هِدَايَةٍ

والمَجرُورُ في قَولِهِ: ﴿بِهَا﴾ مُتَعَلِّقٌ بِفِعلِ (تُضِلُّ) وَحدَهُ، ولا يَتَنَازَعُهُ معهُ فِعلُ ﴿وَتَهْدِى﴾؛ لأَنَّ الفِتنَةَ لا تَكونُ سَبَبَ هِدَايَةٍ بقَرِينَةِ تَسمِيَتِهَا فِتنَةً. والباءُ: إمَّا للمُلَابَسَةِ؛ أَي: تُضِلُّ مَن تَشَاءُ مُلَابِسًا لَها، وإمَّا للسَّبَبِيَّةِ؛ أَي: تُضِلُّ بِسَبَبِ تِلكَ الفِتنَةِ، فَهِيَ مِن جِهَةٍ فِتنَةٌ، ومِن جِهَةٍ سَبَبُ ضَلالٍ[1].

بَلاغةُ الطِّباقِ في ﴿تُضِلُّ﴾، ﴿وَتَهْدِى﴾:

إفصاحٌ عن دَلالةِ الرّبْطِ في الآيةِ الكريمةِ

وفي هذا الطِّباقِ إفصاحٌ عن دلالةِ الرّبطِ في الآيةِ الكريمةِ المُؤدِّي إلى مَزيدِ إيضَاحٍ للمَعنى وبيانِهِ، وترسيخِ دلالةِ مَبناهُ؛ بما يُسبِّبُهُ مِن شدٍّ وجَذبٍ على النّفسِ المُتلقِّيةِ له قراءةً وتدبُّرًا. وفي ذلك تعزيزٌ للوظيفةِ الإبلاغيّةِ للطِّباقِ بالوظيفةِ التّأثيريّةِ الّتي يترسَّخُ مِن خلالِها المَنهجُ الفطريُّ السّليمُ للنّفسِ البشريّةِ باتّباعِ الهدايةِ، ونَبذِ الضّلالِ.

نُكتةُ التَّعْبيرِ بجُملةِ: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾:

الاعترافُ بالانقطاعِ لِلعِبَادَةِ، تَمهيدٌ لِمَطلَبِ المَغفِرَةِ والرَّحمَةِ

والقَصدُ مِنَ التَّعبيرِ بالجُملَةِ الاعترافُ بالانقطاعِ لِعِبَادَةِ اللهِ تعالى؛ تَمهيدًا لِمَطلَبِ المَغفِرَةِ والرَّحمَةِ؛ لأَنَّ شَأنَ الوَلِيِّ أَنْ يَرحَمَ مَولاهُ، ويَنصُرَهُ[2]، فهو ثناءٌ، وتَضرُّعٌ استعملَ فيهما الأسلوبَ الخبريَّ على سبيلِ المَجازِ المُرسَلِ[3].

بَلاغةُ القصْرِ والتّقديمِ في: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾:

اقْتِضاؤُهُ عَدَمَ الانتِصارِ بغَيرِ اللهِ

وقولُهُ: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾ يفيدُ الحَصرَ والقَصرَ؛ أي: لا وَليَّ لنا، ولا نَاصرَ، ولا هاديَ إلَّا أنتَ، وهذا مِن تمامِ ما تقدَّمَ مِن قولِهِ: ﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾[4]. فالولايةُ غيرُ قابلةٍ لِلتَّعدُّدِ؛ لأَنَّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/127.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/127.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/416.
(4) ابن عادل، اللّباب: 9/336.

المَرءَ لا يَتولَّى غَيرَ مَواليهِ، لِذلِكَ كانَ قَولُهُ: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾ مُقتَضيًا عَدَمَ الانتِصَارِ بغَيرِ اللهِ، وفي صَريحِهِ صِيغَةُ قَصرٍ[1]، وتقديمُهُ تَوطِئَةٌ بعدَ الإقرارِ بالولايةِ لِطلَبِ المَغفِرةِ والرَّحمَةِ[2].

دَلالةُ التّفريعِ في: ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾:

والتَّفريعُ عَنِ الولايَةِ في قَولِهِ: ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾ تَفريعُ كلامٍ على كلامٍ، ولَيسَ المُرادُ أنَّ الوَليَّ يَتَعَيَّنُ عليهِ الغُفرانُ[3].

في التّفريعِ نفيُ تعيُّنِ الغُفرانِ

عِلّةُ تقديمِ (المَغفِرَة) على (الرَّحمَةِ):

قَدَّمَ المَغفِرَةَ على الرَّحمَةِ مع أنَّ الرَّحمَةَ سَببٌ في المَغفِرَةِ؛ لأنَّ المُرادَ تكريرُ الدُّعاءِ بها؛ لِتكونَ المَغفرةُ مُتقدِّمَةً ومُتأخِّرةً[4]، ولأنَّ المَغفِرَةَ سَبَبٌ لِرَحَماتٍ كَثيرَةٍ، وألطافٍ عَميمةٍ؛ فإنَّ المَغفِرَةَ تَنهيةٌ لِغَضَبِ اللهِ المُترَتِّبِ على الذَّنبِ، فإذا انتَهَى الغَضَبُ تَسَنَّى أن يَخلُفَهُ الرِّضا، والرِّضا يَقتَضي الإحسانَ[5].

تَكريرُ الدُّعاءِ، ولأنّ المَغفِرَةَ سَبَبٌ لِرَحَماتٍ كَثيرَةٍ

ولمّا أثبتَ جلَّ في عُلاهُ أنَّهُ الفعَّالُ لِمَا يَشاءُ، وأنَّهُ لا وَلِيَّ لَهُم غَيرُهُ، وكانَ مِن شأنِ الوَليِّ جَلبُ النَّفعِ ودَفعُ الضُّرِّ، ابتدأَ بِدفعِ الضَّرَرِ: ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾؛ أي: امحُ ذُنُوبَنا، ﴿وَٱرۡحَمۡنَآ﴾؛ أي: ارفَعْنا[6]. فالأصلُ تقديمُ درءِ المَفسدَةِ أوّلًا؛ لأنّ دَرأَها مُقدَّمٌ على جَلبِ المَصلَحةِ، فقَدَّمَ مُوسى عليه السلام طلبَ مَغفرةِ الذّنبِ، ثمّ دعا ربَّهُ أن يرحمَهُم، وهذا جَلبُ مَنفعةٍ. ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: 185]، وهو دَرءُ مَفسَدةٍ بالإبعادِ عنِ النّارِ، أعقَبَهُ بـ﴿وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [آل عمران: 185]، وهو جَلبُ مَنفعةٍ ومَصلَحةٍ[7]. وهو

دَرءُ المَفاسِدِ، مُقدَّمٌ على جلْبِ المَصالِحِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/127.
(2) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/415 - 416.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/127.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/259.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/127.
(6) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 3/122.
(7) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 7/4377.

أيضًا مِن بابِ تقديمِ التّخليةِ (محو الذُّنوبِ) على التّحليةِ (حلول رحمةِ اللّهِ) بالدَّاعينَ[1].

العَطْفُ للتَّوسُّطِ بينَ الكَمالَيْنِ

وُصِلَت جملةُ ﴿وَٱرۡحَمۡنَآ﴾ بالواو عَطفًا على جُملةِ ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾؛ لِمَا بينَ الجُملَتينِ مِنَ التَّوسُّطِ بينَ الكمالَين؛ لاتِّفاقِهما في الإنشائيّةِ لفظًا ومعنًى[2].

دَلالةُ الخطابِ بضميرِ الجمْعِ (نا):

إدخـالُ مـوسَى ﷺ نفسَهُ مع قـومِهِ مِـن بابِ الاسْتِعطافِ

سَألَ مُوسى ربَّهُ الغُفرانَ لهُ ولَهُم والرَّحمَةَ؛ لِمَا كانَ قَد اندَرَجَ قومُهُ في قولِهِ: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾، وفي سُؤالِ المَغفرةِ والرَّحمَةِ لهُ ولهُم. والدَّعاءُ هنا لنفسِهِ مع قومِهِ بضميرِ الجمعِ (نا) قد اقتضاهُ مَقامُ المُناجاةِ والمَعرفةِ الكاملةِ، ومَن كانَ أعرف باللّهِ وأكمل استِحضارًا لعظمتِهِ، كانَ أشدّ شعورًا بالحاجةِ إلى مَغفرتِهِ ورَحمتِهِ، وإن كانَ ما يَستغفرُ منهُ تقصيرًا صغيرًا بالنّسبة إلى ذُنوبِ الغافلينَ والجاهلينَ، أو مِن بابِ (حَسناتُ الأبرارِ سَيّئاتُ المُقرَّبين)، فإدخالُ نفسِهِ معَهُم مِن بابِ الاستِعطافِ؛ إذ لم يُنقَلْ عنهُ ما يُعَدُّ مِن ذُنوبِ الأنبياءِ ﷺ، لكنَّ قومَه كانُوا أصحابَ ذُنوبٍ وخَطايا، ولِذلِكَ انتظَمَ معَهُم في الدُّعاءِ مُؤكِّدًا استِعطافَ ربِّهِ تعالى في غُفرانِ تلك الذُّنوبِ، ومُنبِّهًا بقولِهِ: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾[3].

سِرُّ قولِ: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾:

الـخـبـرُ طَـلَـبُ المَـغـفِـرَةِ، والـزِّيـادَةُ في المَغفِرَةِ مِن آثارِ الرَّحمَةِ

عَطَفَ جُملَةَ: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ في مَعنَى طَلَبِ المَغفِرَةِ العَظيمَةِ، فَعُطِفَ على الدُّعاءِ، كأَنَّهُ قِيلَ: فَاغْفِرْ لَنا، وارْحَمْنا، واغْفِرْ لَنا جَميعَ ذُنُوبِنا؛ لأَنَّ الزِّيادَةَ في المَغفِرَةِ من آثارِ الرَّحمةِ[4]، وعزَّزَهُ فاءُ ترتيبِ الدُّعاءِ على مَا قبلَهُ مِنَ الولايةِ، كأَنَّهُ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 9/75، والطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/415 - 416.
(2) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/416 - 417.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/399، ومحمد رضا، تفسير المنار: 9/190 - 189.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/128.

قِيلَ: مِن شأنِ مَن يَلِي الأمورَ، ويقومُ بها، دفعُ الضُّرِّ وجَلبُ النّفعِ بالمَغفرةِ والرَّحمَةِ[1].

بَلاغةُ ردِّ العَجُزِ على الصَّدْرِ في الفاصلةِ:

ربْـطُ الـكـلامِ بـعـضِه ببعضٍ من جميلِ البيانِ وأزقاه

فَقَد وَافقَت لفظةُ: ﴿ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾ - وهي آخرُ كلمةٍ في الجُملة - أوَّلَ لفظةٍ في صدرِهَا؛ وهي ﴿فَٱغۡفِرۡ﴾[2]، وفي ذلك تَرسيخٌ لِطلبِ عظيمِ المَغفرةِ، وواسعِهَا.

بَراعَةُ الاكتفاءِ بذكْرِ المَغفِرةِ في ختْمِ الآيةِ:

اكْـتـفَـى بـذكْـرِ المَـغـفـرةِ؛ لأنّـها الأهـــمُّ، دون الرَّحـمَـةِ؛ لأنّها أعمُّ

وَ ﴿خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾ الَّذي يَغفرُ كَثيرًا[3]. والجملةُ اعتراضٌ تذييليٌّ مُقرِّرٌ لمَا قبلَهُ مِنَ الدّعاءِ، وتَخصيصُ المَغفِرَةِ بالذِّكرِ؛ لأنّها الأهمُّ، ومَوطِنُ العنايةِ بِحَسَبِ المَقامِ[4]. ولِذلكَ حَذَفَ ذِكرَ الرَّحمَةِ استغناءً عنهُ بذكرِ المَغفِرَةِ، فإنّ ترتيبَ التّذييلِ في الثّناءِ عليهِ تعالى على طَلَبِ مَغفرتِهِ ورحمتِهِ معًا يَقتضي أن يكونَ هذا الثّناءُ بهما معًا، لكنّه اكتفى بذكرِ المَغفرةِ لدلالتِها على الرَّحمَةِ قَطعًا، فهو مِنَ الإيجازِ المُسمَّى في علمِ البديعِ بالاكتفاءِ؛ إذِ اكتفى بذكرِ المَغفِرةِ؛ لأنّها الأهمُّ، ولم يكتفِ بذكرِ الرَّحمَةِ؛ لأنّها أعمُّ، ولأنّها قد تَستلزِمُ المَغفرةَ دونَ العكسِ، فإنّ مَعنَى المَغفرةِ سَلبيٌّ؛ وهو عدمُ المُؤاخذةِ على الذّنبِ، والرَّحمَةُ فوقَ ذَلِكَ، فهي إحسانٌ إلى المُذنبِ، مُقدَّمَة على التّحليةِ[5].

تَوجيهُ الاختلافِ بينَ فاصلَتَي الآيتَيْن: [151] و[155]:

المُـحـدِّدُ وجـودُ الذَّنْبِ مِن عَدمِهِ

في الآيةِ [151] جَعَلَ خاتمةَ الآيةِ رحمةً، فقالَ: ﴿وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾، وفي الآيةِ [155] جَعَلَ خاتمةَ الآيةِ مَغفِرةً، فقالَ:

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/277، والآلوسي، روح المعاني: 9/75.
(2) الإندونيسّي، الشّامل في بلاغة القرآن: 1/429.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/128.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/277.
(5) محمد رضا، تفسير المنار: 9/189.

﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ﴾؛ وذلك أنّهُ إذا ذَكَرَ ذَنبًا؛ عقَّبَ بالمَغفرةِ، وإذا لم يَذْكُرْ ذَنبًا؛ عقَّبَ بالرَّحمَةِ[1].

وأيضًا في الآيةِ الأولى: فإنَّ مُوسى ﷺ طَلَبَ إلى ربِّهِ أن يُدخلَهُ وأخاه في رحمتِهِ، وأن يَجعلَ رحمتَهُ تُحيطُ بهما مِن كلِّ جانبٍ، فإنّها حِصنٌ حَصينٌ، مِن جميعِ الشّرورِ، وذلكَ بعدَ ندمِهِ ممَّا اسْتَعْجَلَ، وصُنعِهِ بأخيه مِن جرِّ رأسِهِ قبلَ أن يعلمَ براءتَهُ، ممَّا ظنَّهُ فيهِ مِنَ التّقصيرِ، فأجابَهُ اللّهُ بأنّهُ أرحمُ الرّاحمينَ، وهذا يشيرُ إلى قبولِ دعائِهِ وإجابةِ طلبِهِ.

أمَّا الآيةُ الثّانيةُ: فكانَ مُوسى ﷺ قدِ اختارَ مِن قومِهِ سبعينَ رَجُلًا لِيلقَى بهِم ربَّهُ، فَطَلَبَ إلى ربِّهِ أن يغفرَ لهُ ولقومِهِ ما فعلُوا مِن سفاهةٍ في طلبِ رؤيةِ اللّهِ جَهرةً، فأخذَتهُم الرّجفةُ، فطَلَبَ مِن ربِّهِ أن يَغفرَ لَهُم ذنبَهُم، ويُزيلَ عنهُم عقوبتَهُ.

وبذا يَظهَرُ تناسبُ خَتْم كلٍّ مِنَ الآيتين بصفة الرَّحمة والمَغفرة وإبداعُهما.

(1) هبيان، من روائع البيان: 5/210 - 211.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 14 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-10-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 14 : المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-10-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0402725 بتاريخ 2023/12/30م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»